اقتعال المجاعات من أشكال الإبادة الجماعية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية

د. صليحة علامة

قسم التاريخ جامعة الجزائر(2)

الملخص

كانت سياسة التجويع و افتعال المجاعات من أبشع ما طبقته الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بعد تجريد الشعب من مصادر الرزق لإبادته، حيث افتعلت مجاعات رهيبة وسط السكان أودت بحياة عائلات بأكملها بسبب الجوع وسوء التغذية، هذا الأخير الذي أدى الى ظهور أوبئة قاتلة فتكت بسكان البلاد مثل وباء التيفوس(مرض الفقر والفقراء) ، فكان عدد الوفيات التي خلفتها المجاعات المفتعلة أكثر مما خلفتها الحرب والكوارث الطبيعية.

الكلمات المفتاحية : الإدارة الاستعمارية الفرنسية، افتعال المجاعات، أوبئة قاتلة، سوء التغذية، وباء التيفوس، سياسة التجويع، مرض الفقر.

Résumé

La politique d'affamement de la population algérienne est l'un des procédés les plus odieux pratiqué par l'administration coloniale française en Algérie. Ces terribles famines, sources de malnutrition et d'épidémies, en l'occurrence le typhus (maladie du pauvre et de la pauvreté), ont décimé des familles entières et ont causé, parmi les Algériens, plus de morts que la guerre et les catastrophes naturelles.

Mots clefs : administration coloniale française, épidémies, famines, malnutrition, politique d'affamement, population algérienne.

تعتبر المجاعة إحدى الآفات الطبيعية الخطيرة التي تعرضت لها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية و التي أودت بحياة عدد كبير من الجزائريين. فرغم أن اغلبها كان نتيجة لكوارث طبيعية كالجراد والجفاف، إلا أن المجاعات التي تسبب فيها الاستعمار الفرنسي، كانت أكثر فتكا بالسكان. لأنها كانت مفتعلة، تندرج ضمن سياسة إبادة الشعب الجزائري بتجويعه ، من خلال سياسة اقتصادية مجحفة مبنية على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، وتدمير قاعدة الاقتصاد التقليدي الذي تقوم علية معيشة الفرد الجزائري. وقد اتضح ذلك جليا من خلال تضرر الجزائريين من المجاعات، دون المستوطنين وهم يعيشون نفس الظروف الطبيعية من جفاف وزحف الجراد. مثل ما حدث مع مجاعة 1866-1868حيث ذكر احد الكتاب أن الجزائريون كانوا ينزلون ليلا من الجبال للسرقة والنهب، لتغذية أبناءهم، وزوجاتهم. وانتشر الأرامل واليتامى في المدن للشحاذة، لأن بؤس1867 ،مس العرب فقط، أما المستوطنون فقد نجوا من المجاعة، [1] والأمثلة على ذلك كثيرة خلال فترة الاحتلال.

أكدت الشهادات الفرنسية، أن تطبيق سياسة التجويع على الجزائريين كان بهدف إبادة الشعب، حيث ذكر الدكتور بوديشو (Bodichon) ، سنة 1841 : "إننا نستطيع محاربة أعدائنا الأفارقة بالبارود والنار مقترنة بالمجاعة، ...بدون إراقة دماء ، يمكننا كل سنة إبادتهم بالقضاء على إمكانياتهم الغذائية.

"…nous pourrions combattre nos ennemis africains par la poudre et le feu joints à la famine,…sans verser le sang , nous pourrons chaque année, les décimer en nous attaquant à leurs moyens d'alimentation. "[2]

ومن جهة أخرى قال الجنرال دوماس(Daumas)، وهو يقترح حلا للقضاء على سكان بلاد الزواوة بمحاصرتهم في أراضي بور غير منتجة، بذلك يتم القضاء على القبائل الأكثر فقرا خلال مائة يوم، والأخرى خلال سنة.

" Pour les Zouaoua, en les bloquant dans un territoire improductif, on réduit les tribus les plus pauvres en cent jours, les autres en un an"[3]

اما اليكسيس دو طوكفيل(Alexis De Tocqueville)، فقد ذكر أن حقوق الحرب تسمح لهم بالإفساد في البلاد، وما يجب فعله هو تدمير الغلة وقت الحصاد، أو بالغارات المتكررة.[4]

وتطبيقا لهذه الاقتراحات المقدمة من طرف الشخصيات الفرنسية، لإبادة الشعب الجزائري، بافتعال المجاعات، تم تطبيق سياسة اقتصادية مجحفة، تمكنت من خلالها السلطات الاستعمارية، من نشر المجاعات القاتلة وسط الجزائريين، والقضاء على عدد كبير منهم، حيث أصبحت ظاهرة الجوع مرافقة للشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال، وتزداد خطورتها وتظهر للعيان، إذا ما اقترنت بالعوامل الطبيعية كالجفاف والجراد.

تنوعت أشكال سياسة التجويع في الجزائر بتنوع أساليبها، حيث كانت البداية بربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وجعله مكملا له، إذ شجع الاستعمار الزراعة النقدية التجارية منذ 1881 إلى غاية 1962، على حساب الزراعة المعيشية للسكان، بتحويل مزارع الحبوب إلى مزارع للعنب، وقد قدرت المساحة المحوّلة آنذاك ب 450.000 هكتار من أخصب الأراضي،[5] مما أدى إلى نقص المواد الغذائية الزراعية في الأسواق، حيث أصبح نصيب الفرد الجزائري من الحبوب (القمح والشعير)، سنة 1900 قنطاران فقط، بعدما كان سنة 1871 يقدر ب 5 قناطير سنويا.[6]

ففي الوقت الذي حققت فيه زراعة المستوطنين، رواجا كبيرا خلال سنوات 1900 و 1914و 1924 و 1925، عاش الجزائريون مجاعة رهيبة، نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي، وانخفاض عدد رؤوس الماشية، نتيجة توسيع الزراعة الأوروبية على حساب الأراضي الزراعية والرعوية في منطقة الهضاب العليا، إذ بلغ عدد رؤوس الماشية سنة 1900 حوالي 6،3 مليون رأس[7]. خاصة و أنها تزامنت مع ظاهرة الجفاف التي عرفتها البلاد في تلك الفترة، إلى جانب الزكاة المفروضة على الحيوانات والتي كان لها دور كبير في إنقاص الإنتاج الحيواني.

وعلى رأي الكاتب الفرنسي جيلبر مينيي(Gilbert Meynier)، اعتبرت الجزائر زهرة الإمبراطورية الفرنسية لحل مشاكلها الاقتصادية عشية الحرب العالمية الأولى، حيث عرفت انتعاشا اقتصاديا استعماريا، بني على تكثيف الزراعة النقدية، وتحطيم نظام الإنتاج التقليدي، مع تدمير طبقة الفلاحين الجزائرية.[8]

استمر إنتاج الحبوب في التدهور، عشية الحرب العالمية الثانية سنة 1938، حيث وصل إلى 44 ٪ من الإنتاج، حيث انخفض من 17.371.000 قنطار سنة 1935-1936 إلى8.715.000 سنة 1938، وإلى 6.000.000 سنة 1939، مع العلم أن احتياجات الجزائر العادية هي 18.000.000قنطار من الحبوب.[9] مما أوقع الجزائريين في مجاعة رهيبة كانت اشد قسوة عن مجاعة الحرب العالمية الأولى، حيث تسببت في عدد كبير من الوفيات.

وقد كان هذا الوضع نتيجة حتمية، لسلسلة من القوانين والمراسيم والقرارات الاقتصادية، التي أصدرتها الحكومة الفرنسية، لإنعاش اقتصادها على حساب الاقتصاد الجزائري، سائرة في ذلك على خطوات منتظمة، على رأسها عملية مصادرة الأراضي، التي مكنتها من الاستيلاء على كل الأراضي الجزائرية الخصبة والصالحة للزراعة، المتواجدة بين سلسلة جبال الأطلس، والبحر الأبيض المتوسط، مما دفع بأهلها إلى اللجوء إلى المرتفعات الجبلية التي يصعب استصلاح أراضيها، خاصة بعد صدور القوانين الرسمية المتعلقة بالغابات، والتي تمنع تحويلها إلى أراضي زراعية، كما تمنع اقتلاع الحلفاء.[10]

إن سياسة التجويع لم تكن لتعني أصحاب الأراضي الخصبة في الساحل فقط، بل طالت يد الإدارة الاستعمارية حتى أراضي الرعي ومنابع المياه، التي تقوم عليها حياة البدو الرحل في منطقة الهضاب العليا ومشارف الصحراء، حيث أن استيلاء المستوطنين عليها حال دون استعمالها من طرف السكان، وإذا أرادوا المرور بقطيعهم، فإنهم يدفعون النقود أو يعطونهم جزءا من القطيع، [11] كما أن اخذ الماشية، الى مواضع الكلأ الاعتيادية من الجنوب نحو الشمال، أصبح مقننا

بطريقة تجعل البدو الرحل لا يستطيعون الوصول إليها إلا بعد نهاية عملية الحصاد، بذلك أصبحت الماشية معرضة للهلاك لانعدام الرعي.[12]

وقد صوّر أحد الأوروبيين الحالة الاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري، نتيجة سياسة مصادرة الأراضي، كالتالي : "لم يتمكن العرب من حماية أنفسهم من الجفاف لأن الأوروبيين أخذوا أخصب أراضيهم، وأخذوا معها المجاري المائية، فبعد فقدانهم للحبوب والمواشي بقوا دون مصدر رزق، في المقابل كان للأوروبيين أجود الأراضي، وزراعة مختلفة، وكل العناصر التي يحتاجها شعب متحضر من تجارة وصناعة."[13] ويضيف آخر قائلا : "لما نرى ما يجنيه الجزائريون من انتزاع أراضيهم وحقولهم، كان من الأحسن سحقهم جميعا دفعة واحدة، من تركهم يموتون جوعا، ...حتى ولو دفعتم ثمن الأراضي، فلا يفوت على هذه القيمة ستة أشهر حتى تجد العائلات نفسها في بؤس."[14]

وللزيادة في تجريد الجزائريين من مصادر الرزق وإبادتهم عن طريق الجوع، فرضت عليهم الحكومة ضرائب مختلفة الأشكال منها، الضرائب العربية التي بلغت سنة 1863 حوالي 12 مليون فرنكا مقسمة على 2.700.000 جزائري، بمعدل 4، 5 فرنكا للشخص الواحد[15]، و في الفترة 1885-1890 دفع الجزائريون 40.800.000 فرنك منها بالضريبة العربية، ومع الاستعداد الفرنسي للحرب العالمية الأولى سنة 1912، جمعت الحكومة الفرنسية من الجزائريين ضرائب قدرت بـ 45 مليون فرنكا.[16] وللإشارة فقد كان الجزائريون يدفعون نصف الضرائب التي تجمعها البلدية، ولكنهم بعيدون كل البعد عن الاستفادة منها، لأن الأشغال العمومية كقنوات صرف المياه والاتصالات والطرقات والمدارس، والمؤسسات الصحية المجانية، كانت تقام كلها حيث الأكثرية الأوروبية، فقد عاشوا كعبيد رغم أن التشريعات الفرنسية لا تعترف بذلك.[17] وقد ذكرت جريدة الإسلام 27 جوان 1914، حالة منزانزي العربي الذي فرضت عليه غرامتان في يوم واحد وللتخلص من الغرامة و الأضرار المترتبة عنها المقدرة ب 598.40 فرنك، قام ببيع ماشيته.[18] هذا الى جانب فرض الغرامات الحربية على السكان بعد كل ثورة، حيث

فرضت على بلاد الزواوة إثر ثورة لالا فاطمة نسومر سنة 1857 غرامة مالية قدرت بمليوني فرنك، وبلغت هذه العملية أوجها مع ثورة الرحمانية سنة 1871، حيث بلغت قيمة الغرامة مائة فرنك على كل بندقية محتجزة، مما جعل القيمة ترتفع لتصل إلى 36.500.000 فرنك، وقد حددت بعض المصادر التاريخية الأوروبية المبلغ بـ 36.582.298 فرنك مع فدية الجزائريين ب 63.000.000 فرنكا أي أكثر من 60 فرنكا للشخص الواحد، ويعد مبلغا ضخما على شعب سلبت منه مصادر الرزق.[19] واقتطع منها 900.000 فرنك كتعويض للمتضررين الأوروبيين.[20] ومن جهة أخرى لجأت السلطات الاستعمارية إلى حرق المحصول والغابات كمصدر رزق للجزائريين.

وأمام فقدان الجزائريين لأراضيهم، و هي أهم مصدر رزق لهم لجأ هؤلاء إلى أشغال أخرى لتدبر أمورهم، وكسب قوتهم ، إلا أن السلطة الاستعمارية كانت لهم بالمرصاد ، حيث منعت الحكومة الفرنسية قطع الأشجار واستعمال الحطب الذي كان مصدر رزق أساسي للعديد من الجزائريين، باستعماله في بناء المنازل (الأكواخ)، وصناعة الأواني كالملاعق والقصع ، وقطران لتشميع الجلود، وفحم للتدفئة والطبخ.[21] وذلك بعد أن أصبح قانون الأهالي، منذ سنة 1900، يطبق على الأشخاص المتهمين في الحرائق بالتهرب من المكافحة الحرائق، والتي أعيد تنظيمها في 1906 ضد جنحة الرعي وقطع الأخشاب وبيعها،[22] فبدأت تفرض الغرامات وتعاقب كل من يخالف هذا القانون، حيث كتبت جريدة الوهراني الصغير ليوم 11 سبتمبر1913، عن حالة فلاح فرضت عليه غرامة 85 ألف فرنك لقطعه غصن شجرة من غابة تابعة للدولة.[23] ولا أدل على بشاعة الاستعمار في تطبيقه لسياسة التجويع، مما حدث مع سكان منطقة دلس والقرى المحيطة بها، سنة 1939، خلال فترة المجاعة، والتي تعتبر من أكثر البلديات فقرا، خاصة دوار بني سليّم، الذين يعيشون على جمع الحطب الميت ليصنعوا منه الفحم، ثم يتوجهون لبيعه في مدينة دلس، ونظرا لكونهم لا يملكون رخصة ففي أغلب الأحيان تقوم

الإدارة الاستعمارية بمصادرة ذلك الفحم والحمار الذي يحمله، فلم يجد هؤلاء البؤساء سبيلا آخر، سوى الذهاب للتجارة ليلا، فتفطنت الحكومة لذلك، وأصبحت تصادر البضاعة، وتضع الحمار في المحشرة حتى يدفع صاحبه غرامة مالية، وإلا يسجن.[24]

أما الطبقة المتوسطة فقد اضطرت إلى الاقتراض من البنوك ومن الحكومة الفرنسية، الأمر الذي تسبب في إفلاسها، بسبب فوائد القروض التي بلغت 120٪، وكانت عملية التسديد أسبوعية.[25] وقد ذكرت إدارة شؤون الأهالي سنة 1879، في الملاحظة التي سجلتها حول أوضاع الجزائريين، "إن جميع الطبقات الوسطى في المجموعات القبلية تنهار تحت وطأة الربا، فهم مدينون بمبالغ طائلة وإنهم يندفعون نحو الخراب".[26]

إن الفقر المزمن الذي رافق الجزائريين طيلة فترة الاحتلال، توارثته الأجيال، كما ورثت القوانين المتسببة فيه، والتي كانت انعكاساتها خطيرة جدا على حياة الجزائريين. حيث عرفت البلاد خلال الفترة الاستعمارية سلسلة من المجاعات القاتلة نتيجة تطبيق سياسة التجويع ، والتي كانت تزداد خطورة أيام الحروب منها، مجاعة 1868 التي تلت حروب القرم ، ومجاعة 1921 بعد الحرب العالمية الأولى، و1939 -1947 خلال الحرب العالمية الثانية، مما أثر سلبا على الوضع الصحي والديموغرافي للبلاد. حيث انخفض عدد سكان الجزائر خلال مجاعة 1866-1868 إلى 2.652.072 نسمة سنة 1866، ثم 2.125.052 نسمة سنة 1872 ، بعدما وجدته الدولة "التي حملت الحضارة وشعار الإنسانية إلى الجزائر" 4.500.000 شخص وحسب بعض المصادر 10 ملايين نسمة، فمجاعة 1868 لوحدها قضت على 820.000 شخص، وهذا اقل عدد يمكن أن يذكر، لأن المعدل العام لا يقل عن مليون ضحية.[27] حسب بعض الكتابات. كما بلغ مجمل عدد الوفيات في الجزائر بسبب المجاعة المفتعلة سنة1939حوالي111.580 نسمة، ثم ارتفع إلى235.225 نسمة[28].حيث انقرضت عائلات بأكملها بسبب الجوع، مثل عائلة بمنطقة عزوزة ببلاد الزواوة، التي زارها الكاتب البير كاموس سنة 1939، ووقف على مأساتها ذاكرا

أن العائلة كان لديها عشرة أطفال، ولم ينج منهم، من الموت ، إلا اثنين فقط.[29]

فمن أكثر المناطق تضررا من سياسة التجويع نذكر على سبيل المثال منطقة بلاد الزواوة، التي اقترح الجنرال دوماس(Daumas)، إبادة شعبها بمحاصرتهم في أراضي بور غير منتجة حتى يتم القضاء عليهم باعتبارها منطقة آهلة بالسكان، ذات أراضي جبلية صعبة، وعرة للاستصلاح والزراعة والحرث، ولا تنتج سوى ثمن(1/8) قيمة الاستهلاك المحلي.[30] من القمح والشعير والذرة البيضاء (Sorgho)، ويكملون ما تبقى من الاحتياجات الغذائية باللجوء الى مناطق أحرى للشراء، بعد بيع ما تنتجه المنطقة من زيت الزيتون والتين. ومن بين أسباب ظهور المجاعة في المنطقة عشية الحرب العالمية الثانية، هو إقبال السلطات الاستعمارية، على رفع أسعار الحبوب دون رفع سعر التين والزيتون، وقد رافقت هذا القرار بقرار آخر سنة 1935، يمنع سكان بلاد القبائل من مغادرة مناطقهم[31]، فبقوا محاصرين يعانون من مجاعة رهيبة أودت بحياة عدد كبير من سكان بلاد القبائل بنية مثبتة من فرنسا، أو كما يقال مع سبق الإصرار والترصد، تطبيقا لمقترحات الجنرال دوماس السالفة الذكر.

جلبت سياسة التجويع مرض سوء تغذية، بعد اختلال النظام الغذائي للجزائري، حيث تم تسجيل نقص في عدد الوجبات اليومية وفي عدد السعرات الحرارية التي لم تتجاوز 1500 حريرة في اليوم في حين كان الأوروبي يتناول 3000 وحدة حرارية في اليوم ، وهو ضعف ما يتناوله الجزائري.[32] بعد أن نقصت واختفت بعض المواد الضرورية من موائد الجزائريين ، وحلت محلها نباتات برية ضارة بالصحة ، حيث أصبح 50٪ من سكان المنطقة يعيشون على الحشائش وجذور النباتات، مثل جذور وأغصان الشوك، المعروف عند الجزائريين باسم "قرنون الحمير".[33]وكثيرا ما اخطأ هؤلاء في اختيار نوعية النباتات، فكانت السبب في حدوث حالات عديدة من التسمم، أودت بحياتهم، مثل تناول نبتة أداذ السامة، المعروفة بشوك العلك، بسبب تشابهها مع نبتة

أخرى غير سامة، تعودوا على أكلها، والتي تنمو في المنطقة الممتدة من الساحل الى غاية سيدي بلعباس.[34] حيث أدت هذه النبتة إلى مقتل العديد من الجزائريين، منهم 14ضحية في مدينة تيقزيرت ببلاد القبائل سنة 1929،[35] مع وفاة طفلين في مستشفى بن عكنون بمدينة الجزائر، و 4 أطفال في مستشفى الاربعاء ناث ايراثن (Fort National)، و في العشرية الأولى من القرن العشرين تم تسجيل 12 حالة تسمم بهذه النبتة في منطقة دلس، وكانت أشدها تلك التي تعرضت لها عائلة متكونة من 8 أفراد ماتوا كلهم في يوم واحد في قرية عبو بضواحي دلس[36]، إضافة الى 5 أطفال سنة 1938 بنفس المنطقة،[37] وطفلين من نفس العائلة بمنطقة دلس يوم 15 مارس 1953.[38]

كما عرف الجزائريون في هذه المرحلة صناعة خبز بحبوب شجرة البلوط، والذي كان مخصصا لتغذية الأبقار، بعدما أصبح استهلاك القمح من الكماليات، فأحسن العائلات في المنطقة كانوا يأكلونه ممزوجا بحبوب الذرة البيضاء، أما العائلات الفقيرة والتي تمثل الأغلبية فغذاؤها يتكون أساسا من خبز الشعير، وحساء مصنوع من أغصان الشوك، وجذور الخبّازة، مع القليل من زيت الزيتون، هذا الأخير الذي يلغى من القائمة في السنوات القليلة الإنتاج، مثل سنة 1939، ومنهم من استهلك حتى حب الصنوبر ونبات الحرّيق.[39] هذه النبتات غير الصحية، التي أوقعت الجزائري في سوء تغذية وبنية جسدية ضعيفة ونفسية منكسرة، خاصة وهو يرى أبناءه يموتون جوعا. فمن بين أطفال المدارس الذين لا يلتحقون بمنازلهم على الساعة الحادية عشرة بعمالة الجزائر مثلا، حوالي واحد من بين ستين يفطر بالخبز، والباقي يأكلون حبة بصل أو بعض حبات التين فقط.[40] مما أدى الى انتشار ظاهرة إغماء الأطفال الجزائريين، في المدارس المحيطة بالأربعاء ناث ايراثن (Fort National)، بسبب الجوع سنة 1939.[41] وهي من أهم أعراض مرض فقر الدم.

أما بالنسبة لاستهلاك اللحم، فهو مرة في الأسبوع لدى العائلات الميسورة الحال، ومرة في الشهر للعائلات المتوسطة، أما العائلات الفقيرة، وهي الأكثر عددا، ففي أيام الأعياد فقط،[42]

وعلى هذا الأساس صنف المستوى المعيشي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية، من أدنى المستويات في العالم. لذا أثار الطبيب جيبارتون(Giberton)، الانتباه إلى ظاهرة سوء التغذية في الجزائر، من خلال محاضرة ألقاها في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر العاصمة يوم 14 مارس 1945.[43]

وقد استغرب الأمر، المؤرخ الفرنسي فرن (Verne)، لموت مليوني جزائري من الجوع، فوق مساحة بإمكانها تغذية عشرة ملايين مسيحي.[44]

دفع هذا الوضع بأغلبية الجزائريين، إلى العمل كعبيد في مزارع المستوطنين مقابل الغذاء، بذلك تحول أصحاب الأراضي الشرعيون إلى عمال أجراء وعمال موسميين، وخماسين، والباقي بطالين يعايشون ظاهرة الجوع الدائم، هاجروا مناطقهم الريفية والتحقوا بالمدن بحثا عن الغذاء، فزج بهم في السجون، وفي المحتشدات التي أقيمت خصيصا لجمع الجائعين القادمين من الأرياف.

بدأت المحتشدات الكبرى الأولى مع سنوات المجاعة، وذلك لحماية المستوطنين من الجائعين ومن القلق الذي يحدثونه، أشهرها كانت محتشدات غيليزان والشلف. وقد صوّر الطبيب فرانشي(Franchi)، الوضع في بعض المحتشدات الموجودة بالأصنام، سنة 1921، أمام المجلس العام بالجزائر قائلا، بأن الأهالي الجائعين استجمعوا قواهم للبحث في القاذورات، إلى جانب الكلاب، عن شيء يؤكل.[45]...أما في منطقة الهضاب العليا، فالوضع أخطر، حيث كان الجزائريون يدفنون موتاهم وسط الحلفاء، من أطفال وأمهات وشيوخ ضحايا المجاعة، خاصة بمنطقة صخرة الملح بالقرب من الجلفة، أين تم جمع هؤلاء البؤساء. ونفس الحالة عاشها سكان محتشد الأغواط جنوب عمالة الجزائر، حيث كثر فيه عدد الوفيات، وتحول المخيم إلى مقبرة حقيقية،[46] ففي مدة 20 يوما، توفي 33 شخصا[47]،أي تقريبا بمعدل شخصين كل يوم.

وأمام هذه الأوضاع الصحية والاجتماعية المتدنية، وعجز الجزائريين عن دفع الضرائب، وعدم قدرتهم على العمل، بسبب الجوع

والفقـر، ارتفعـت أصـوات تنـادي بإصـلاح أحـوال العـرب، فلجـأت الحكومـة الفرنسـية إلى تقـديم معونـة بتوزيـع الحبـوب علـى سـكان المنـاطق الجائعـة، وإحـداث مناصـب عمـل للقضـاء علـى البطالـة. إلا أن هـذه المعونـة لم تكـن إلا وجهـا آخـر مـن أوجـه سياسـة الإبـادة، هـذا مـا سيتضح من خلال ما يلي.

كانت المعونة المقدمة من طرف البلدية، متمثلة في 10 كلغ من الحبوب لشخص واحد شهريا، وهي كمية لا تفي لسد الاحتياجات الغذائية للعائلة الجزائرية، فلضمان الخبز فقط لا غير لعائلة متكونة من 8 أشخاص لابد لها من 120 كلغ خلال شهر، فكيف لكمية 80 كلغ من الحبوب أن تفي بالغرض ؟! وللحرص على هذه الكمية من النفاذ قبل نهاية الشهر، يلجأ الجزائريون إلى تدعيم غذائهم بجذور النباتات وأغصان الشوك أو غيرها.

مـع العلـم أن عـدة منـاطق مـن البـاد لم تكـن تصـلها المعونـة الشهرية، منها منطقة مشديلة(Maillot) مثلا، والتي كانت لا تصلها إلا كل ثلاثة أشهر، وقرية عدني التي نادرا ما تقدم لها المعونة.[48]

ومع ظروف الحرب العالمية الثانية، ازداد الوضع المعيشي تدهورا، حيث شهد إنتاج الحبوب انخفاضا كبيرا، من 17.371.000 قنطار سنة 1935 -1936إلى8.715.000 قنطار سنة 1938،أي بنسبة 40٪ من احتياجات البلاد، ولم تتجاوز الكمية 6.000.000 سنة 1939، ونتيجة لذلك انخفض نصيب الفرد الجزائري من الحبوب المقدمة، من طرف السلطات، من 10 كلغ إلى 7، 500 كلغ للفرد الواحد شهريا، أي بنسبة 250 غ في اليوم، هذا في بعض المناطق فقط، أما المناطق الأخرى، فلم تتحصل إلا على 4 إلى 5 كلغ، في حالة وصول المعونة شهريا.[49] إلى جانب توقيف عملية التموين بالبطاقات الذي فرضته الإدارة الاستعمارية على الجزائريين، للتزود بالمواد الغذائية الاستهلاكية،[50] خلال الحرب العالمية الثانية، حين أقدمت على تقنينها. الأمر الذي تسبب في مجاعة مهلكة، أودت بحياة عدد كبير من الجزائريين ولعلاج هذه الحالة المزرية، لجأت بعض البلديات مثل لربعة نات ايراثن(Fort National) وعين

الحمام (Michelet) ومشدالة (Maillot) وازفون (Port-Gueydon)، لوضع حل مفيد في شكله ومهلك في مضمونه، وهو إنشاء ورشات عمل للجزائريين، حيث يقومون بأعمال للصالح العام، ويتقاضون بالمقابل مرتبا يقدر ما بين 8 و10 فرنك في اليوم، مع العلم أن نصف المرتب يقدم على شكل حبوب و الباقي نقود. إلا أن المشروع يحمل في طيته سموم الاستعمار، إذ أن الضرائب تدفع من المرتب نقدا، وفي بعض البلديات التي استعملت فيها الحبوب لهذا الغرض، أصبح سكانها غير العاملين لا يتحصلون على حصتهم من الحبوب، التي كانت تقدم على شكل معونة شهرية من طرف البلدية. أضف إلى ذلك أن عدد أماكن العمل تلك محدودة جدا، إذ يعمل الجزائريون فيها بالتناوب، ففي بلدية تيزي وزو مثلا يعمل العمال 4 أيام كل 40 يوما. [51] فهذا المشروع لم يكن حلا لأزمة الجزائريين وإنما كانت استغلالا بشعا أكثر فأكثر لشعب جائع محطم منهك القوى، حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج الفرنسي.

من جهة أخرى استعملت فرنسا توزيع هذه المؤونة لهدف سياسي، حيث منعت حصة الحبوب على سكان منطقة يسر سنة 1939 لانتخابهم لفائدة حزب الشعب الجزائري. [52]أما الذين وزعت عليهم حصص المؤونة، فقد كانت الحبوب الموزعة غير صالحة للاستهلاك، حتى الحيوانات رفضت أكلها.[53]

خلفت سياسة التجويع وافتعال المجاعات في الجزائر وضع صحي متدهور أدى الى ظهور أمراض قاتلة عديدة لتكون سببا أخرا في إبادة الشعب الجزائري، نذكر منها سوء التغذية ونقص الفيتامينات المزمن، وما نتج عنه من انهيار في البنية الجسدية للفرد الجزائري وإصابته بما يعرف بأمراض المتضوّر جوعا (maladies faméliques)، والمتمثلة في النحافة والهزال (marasme)، والتهاب الأمعاء (entérite)، والإسهال (diarrhées)، وأمراض الأمعاء الغليظة (dysenteries) وداء الحفر (scorbut) والجذري، والبوحمرون، والتهاب الرئة و فقر الدم ومرض ذم المجاعة (kwashiorkor)، احد أشكال سوء التغذية، ينتج عن قلة البروتينات في الغذاء، ينتشر حيث انتشار المجاعة، والمناطق الفقيرة

جدا، وكان خطيرا خاصة على فئة الأطفال الجزائريين المحرومين من حليب الأم الطبيعي. كما وضح الطبيب ادموند سيرجان (Edmond Sergent) العلاقة بين وباء التيفوس القاتل المنتشر في الجزائر وسوء التغذية، ورأى أن الأماكن الأكثر إصابة هي تلك المناطق التي تعاني قلة الغذاء ونقص الفيتامينات المزمن.[54]

الى جانب ظاهرة كثرة عدد الوفيات وسط الأطفال، نتيجة أمراض متعددة سببها الجوع وسوء التغذية، فمن خلال الملاحظات، التي قدمها أطباء الاستعمار، في البلديات المختلطة سنة 1937، حول سبب ارتفاع عدد الوفيات وسط الأطفال الجزائريين، أجمع هؤلاء، على أن سبب الوفيات هو الإصابة بأمراض الجهاز الهضمي بمختلف أنواعها خلال فصل الصيف، والأمراض الصدرية المتبوعة بالبوحمرون والسعال الديكي خلال فصل الشتاء، وأن هذه الأمراض ناجمة عن اختلال النظام الغذائي وسوء التغذية نتيجة الجوع.[55] أضف إلى ذلك انتشار الأوبئة الفتاكة، التي كانت ترافق دائما ظهور المجاعات وعلى رأسها الكوليرا والتيفوس، هذا الأخير المعروف باسم مرض الفقر والفقراء. الذي رافق هذا الشعب الجزائري طيلة الفترة الاستعمارية، والذي يبلغ ذروته مع اشتداد أزمة المجاعة خلال فترات الحروب، مثل مجاعة 1868 و1921، و1939- 1947. إن صورة سكان الجزائر المحتلة، كانت عبارة عن أناس بؤساء، نصفهم في بطالة، وثلاثة أرباع منهم يعانون سوء التغذية والجوع، أسلوب العمل في مزارع المستوطنين، كان نظام العبيد حيث يتقاضى الجزائري مابين6 إلى 10 فرنك، مقابل 10 إلى 12 ساعة عمل.[56]

إن هذه العوامل مجتمعة، من إبادة جماعية وتطبيق لسياسة الأرض المحروقة وسياسة التجويع وافتعال المجاعات، وتهيئة الظروف لانتشار الأوبئة ونموها، بهدف إنجاح وإسراع عملية الاحتلال، ساهمت وبشكل كبير في الانهيار الديمغرافي الذي عرفته البلاد خلال فترة الاحتلال.

الهوامش

1 -Tounsi Ahmed ben Mohamed Ets halbi, " Mémoire sur le passé et l'avenir des indigènes de l'Algérie ", in B.S.F.P.I.C, n° 5 et 6, juin et sept 1883, pp.24- 25

2 - Kamel Kateb, Européens, "indigènes" et juifs en Algérie (18301962), préface de Benjamin Stora, éd. El Maarifa, 2010, p.40

3- Mostefa Khiati, Histoire de la médecine en Algérie, éd.ANEP, 2000, p.130

4-Youcef Girard, "Le passé génocidaire de la France en Algérie", the international solidarity mouvement, www.ism-france.org, Algérie, 26déc.2011

5- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، دراسة تحليلية، ط. الثانية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 131

6- نفسه

7- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر، منطلقات و آفاق، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000 . ص 41

8- Gilbert Meynier, L'Algérie révélée la guerre de 1914-1918 et le premier quart du xx siècle, 1 édition,. Paris, librairie Droz. Genève, 1981, p.2.

9- Albert camus, Chroniques Algériennes 1939-1958, France,éd.Gallimard,1958, p.101.

10-T.A.M. ETS HALBI, op.cit, p.23.

11- Ibid.pp.24-25

12-Ibidem

13- H. De Lamothe, "Les populations algériennes, leurs rapports politiques et économiques" , in B.S.F.P.I.C., N° 1, Mars1882, p.12

14- T.A.M. Ets halbi, op.cit, pp.24 - 25

15- Anonyme, La famine en Algérie et les discours officiels, erreurs et contradictions, 2e édition, Constantine, chez Louis Marle, libraire, 1868, p.7

16- رزاقي، " الضرائب في الجزائر 1871 - 1914 "، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985، ص 38.

17- G. Meynier, op.cit, p.25

18- Ibid, p.138

19- H. De Lamothe, op.cit, p.15

20- سعيدوني، المرجع السابق، ص 24.

22-G.Meynier, op.cit, p.138

23-Ibidem

24-Ibid. p.139

25-Albert Camus, op.cit, p. 44

26-سعيدوني، المرجع السابق، ص 38

27- نفسه

28- Djillali Sari, Le désastre démographique, Alger, S.N.E.D.,1982, p.130

29- André Noushi, La naissance du nationalisme algérien, Paris, Minuit, 1962, p.99

30 - A.Camus, op.cit, p.39

31- Ibid, p.33

32- Ibid, p. 35

32 – يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**(1830-1954)، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع ، 2009، ص 58

33- A. Camus, op.cit**,** p.36

34- J.Larribaud, "Deux cas d'empoisonnement par le" chardon a glu" atractylis gummiferaL.observés à Dellys (Alger)", T.XXXII, n°1 mars 1954, Arch.I.P.A., p. 2

35- L. Raynaud et H. Soulie ,et P. Picard ,Hygiène et pathologie nord africaines, assistance médicale, in C.C.A. 1830 - 1930, Paris VI, Masson et Cie éditeurs ,,MCM XXXII. Tome I, p. 163

36- J.Larribaud, op.cit,p.23

37- A. Camus, op.cit**,** p. 42

38- J.Larribaud, op.cit, p.24

39-A.Camus op.cit, p.36

40- Ibid., p.39

41- Ibidem

42-A .N. A., Boite DZ/AN/ 17E1/2541, Questionnaire cabinet du G.G.A., enquêtes et observations des médecins de colonisation du département d'Alger du 25 mars 1937 à avril 1937.

43- Dr Giberton, Les problèmes de l'alimentation en Algérie, Alger, publication du C.E.E.S.A.F, 1945, p.41

44-Michel Habart, Histoire d'un parjure, préface de Djillali Sari, éd.ANEP, 2007, p.86

45-Michel Cornaton, Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie**,** éditions L'Harmatan,1967, p.91

46-Ibidem

47-Ibidem

48-A.Camus, op.cit p.36

49- Ibid, p,43

50-جيلالـي بلوفـة عبـد القـادر، **نشـاط حـزب الشـعب الجزائـري – حركـة انتصـار للحريـات الديمقراطيـة في عمالـة وهـران1939-1951**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2000-2001، ص 154

51-A.Camus, op.cit p.4

52- Ibid, p.32

53-Ibidem

54-Edmond Sergent et L.Parrot, "Typhus exanthématique et conditions économiques", in Arch.I.P.A.T.XIX, septembre 1941, n° 3, p.334

55- A .N. A., Boite DZ/AN/ 17E1/2541, Questionnaire cabinet du G.G.A. Enquêtes et observations des médecins de colonisation du département d'Alger du 25 mars 1937 à avril 1937.

56-A.Camus, op.cit, p.35.